موقف (حزب الليكود) من القضية الفلسطينية

محمد فايق عبد العزيز عزيز

الملخص:

بحثت هذه الدراسة في أربعة محاور رئيسية تتعلق بموقف (حزب الليكود) من القضية الفلسطينية، حيث تناول المحور الأول موقف الحزب من مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، وبحث المحور الثاني موقفه من قضية اللاجئين الفلسطينيين، وتناول المحور الثالث موقفه من منظمة التحرير الفلسطينية، وناقشت الدراسة في محورها الرابع موقفه من مستقبل مدينة القدس.

وفي سياق تلك المحاور هدفت هذه الدراسة إلى معرفة موقف (حزب الليكود) من مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، وقضية اللاجئين الفلسطينيين، وموقفه من منظمة التحرير الفلسطينية، ومن مستقبل مدينة القدس.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك عبر جمع الحقائق والبيانات والمعلومات التي تعمل على توصيف موقف (حزب الليكود) من القضية الفلسطينية.

خلصت الدراسة إلى أن استراتيجية (حزب الليكود) المتعلقة بالتعامل مع مبادرات السلام العربية والدولية تتضح من خلال رصد مواقف الحزب لهذه المبادرات، حيث أن رفض الحزب لمشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية مبني على الخوف وإثارة عواطف دول العالم لصالح إسرائيل، والتشكيك في نوايا الدول العربية في حال إقامة سلام مع إسرائيل.

Abstract:
This study examined four main axes related to the position of the Likud party on the Palestinian issue, The first axis dealt with the party's position on the political settlement projects for the Palestinian issue, The second axis discussed its position on the issue of Palestinian refugees,the third axis dealt with its position on the Palestine's libiration organisation, in its fourth theme, the study discussed its position on the future of Jerusalem.
In the context of these axes, this study aimed to find out the position of the Likud Party on the political settlement projects for the Palestinian cause, and the issue of Palestinian refugees, and its position on the Palestine's libiration organization, and the future of Jerusalem.
The study used the descriptive and analytical approach by collecting facts, data and information that characterize the Likud party's position on the Palestinian issue.
The study concluded that the Likud Party's strategy for dealing with Arab and international peace initiatives is evidenced by monitoring the party's positions on these initiatives, the Likud's rejection of the political settlement of the Palestinian issue is based on fear and arousing the emotions of the countries of the world for Israel, and doubt the intentions of the Arab countries in the event of peace with Israel.

المقدمة:

يعتبر (حزب الليكود) هو الحزب الرئيسي في يمين- وسط الطيف السياسي الإسرائيلي، حيث تم تأسيسه عام ١٩٧٣م، عندما اندمج حزب حيروت والحزب الليبرالي الإسرائيليين، وبالرغم من أن الحزب عارض تقليديا الانسحاب من الاراضي المحتلة، إلا أن الحزب تحت زعامة رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغين انسحب من سيناء بحسب اتفاق كامب ديفيد الموقع مع مصر.

ويعتمد حزب الليكود في رؤيته للتعامل مع القضية الفلسطينية، على "لاءات" إسرائيلية تقليدية، تتمثل في رفض مشاريع التسوية السياسية النهائية للقضية الفلسطينية، وعدم الاعتراف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين وعدم الانسحاب من القدس الشرقية وخصوصا من منطقة البلدة القديمة وعدم التعامل الجدي مع منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، اضافة إلى رفضه المطلق الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧م، وعليه فحزب الليكود، يعتبر، أصلاً، أن الظروف الحالية لا تسمح بالتوصل إلى تسوية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة بالنظر إلى المحاور الأساسية والتساؤلات التي حاولت الدراسة معالجتها والإجابة عنها، فعلى الرغم من تناول بعض الدراسات الأحزاب الإسرائيلية وبنيتها السياسية إلا أن التساؤلات المطروحة خاصة فيما يتعلق بحزب الليكود محل الدراسة، بموقف الحزب من القضية الفلسطينية، وصولاً للإجابة عن التساؤل الرئيس المتمثل بمعرفة:

ما هو موقف (حزب الليكود) من القضية الفلسطينية؟

وسيتم الاجابة على هذا التساؤل الرئيسي للدراسة من خلال موقف الحزب من مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، ومن قضية اللاجئين الفلسطينيين، ومن منظمة التحرير الفلسطينية، وأخيراً موقف الحزب من مستقبل مدينة القدس.

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف التي عملت على الكشف عن موقف (حزب الليكود) من القضية الفلسطينية، وتحليله وتتبعه، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على كل مما يأتي:

١- القاء الضوء على موقف الحزب من مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية.
٢- توضيح موقف الحزب من قضية اللاجئين الفلسطينيين.
٣- تقديم قراءة علمية لموقف الحزب من منظمة التحرير الفلسطينية
٤- الكشف عن موقف الحزب من مستقبل مدينة القدس.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الجوانب الآتية:

١. تكمن أهمية الدراسة أولًا في الموضوع الذي تعرَّض له الباحث بالدراسة، من حيث ملامسته لقضية حساسة ترتبط بمستقبل عملية التسوية السياسية للقضية الفلسطينية.
٢. تنبع أهمية الدراسة–أيضًا- في كون الدراسةُ تأتي استكمالًا لدراسات سابقة تناولت مواقف الأحزاب السياسية الإسرائيلية من القضية الفلسطينية.

منهجية الدراسة:

راعى الباحث التكامل المنهجي واستخلاص النتائج، والاسترشاد بالأسس والقواعد العلمية للمنهجين الاستقرائي والاستنباطي اللذين استعان بهما الباحث في دراسته، كما استند الباحث إلى المنهج الوصفي التحليلي وذلك عبر جمع الحقائق والبيانات والمعلومات التي تعمل على توصيف موقف (حزب الليكود) من القضية الفلسطينية.

أولاً: موقف (حزب الليكود) من مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية

شهدت مراحل الصراع العربي الإسرائيلي خلال سنواته الطويلة عدة مشاريع سياسية للتسوية، وقد تباينت مواقف أطراف الصراع منها، وكان موقف (حزب الليكود) من بعض تلك المشاريع على النحو الآتي:

١- موقف (حزب الليكود) من البيان الأمريكي السوفييتي عام ١٩٧٧م

صدر بيان مشترك في نيويورك عن وزير الخارجية الامريكي (سايروس فانس) ووزير الخارجية الروسي (أندريه غروميه) عام ١٦٧٧م، بهدف تحديد المبادئ والأهداف التي يجب أن تحكم مؤتمر جنيف و كان الغرض من بيان الحكومتين هو أن عقد مؤتمر جديد للسلام في الشرق الأوسط يجب أن يضمن "الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني" وإقامة "علاقات سلمية طبيعية" في الشرق الاوسط من أج الوصول الى تسوية شاملة باشراك جميع الأطراف[١]، صدر بيان عن وزيري خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٧م، أكدا فيه على ضرورة التوصل إلى تسوية شاملة باشتراك جميع الأطراف، بما فيهم ممثلو الشعب الفلسطيني، لحل قضايا التسوية مثل، (انسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق المحتلة عام (١٩٦٧م)، وحل المشكلة الفلسطينية بما فيها ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وإنهاء حالة الحرب، إلى جانب الاعتراف المتبادل بالسيادة والتكامل الإقليمي)[٢].

وقد أدى البيان لغضب "الأوساط الإسرائيلية" و(حزب الليكود)، وركز معظم انتقاده على كلمة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ورأى أن تلك العبارة تعني تغييراً في موقف الإدارة الأمريكية، والاعتراف بحق منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني في المشاركة في المفاوضات[٣].

واحتج (حزب الليكود) على عدم ذكر البيان لقراري مجلس الأمن (٢٤٢) و (٣٣٨)•، وأكد على رفض إشراك المنظمة في المفاوضات، أو الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام (١٩٦٧م)، باعتبارها جزءاً من أرض إسرائيل التاريخية، وشدد على الحق في الاستيطان في تلك المناطق، كما حذر من قيام دولة فلسطينية،

لأنها تشكل خطراً على أمن دولتهم وعلى الغرب، بسبب العلاقة القائمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفيتي(٤).

وقد احتج (مناحيم بيجن) على البيان، ووصفه بأنه خطير جداً على إسرائيل، وقدم مذكرة احتجاج إلى واشنطن، وضح فيها أن البيان يناقض التزامات الولايات المتحدة تجاه إسرائيل، وطالب بإثارة الرأي العام الأمريكي والصهيوني في الولايات المتحدة للتصدي له، كما وجه اللوبي الصهيوني* في الولايات المتحدة للضغط على الإدارة الأمريكية للتراجع عن موقفها الذي ظهر في البيان(٥)، فنفذت الولايات ذلك، وعملت على إبطال قيمة البيان بإصدارها ورقة عمل مشتركة مع إسرائيل في ٥ تشرين أول/ أكتوبر (١٩٧٧م) ، تتعلق بترتيبات عقد مؤتمر جنيف، وتتطرق إلى طبيعة المحادثات التي ستجري فيه(٦).

وقد تضمنت الورقة الإسرائيلية الأمريكية: أن قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و (٣٣٨) هما الأساس المتفق عليه بين أمريكا وإسرائيل لعقد مؤتمر جنيف، وأن البيان الأمريكي السوفييتي لن يكون أساساً لعقد المؤتمر، فبإمكان إسرائيل الذهاب إلى جنيف بدون موافقة عليه، وأن القرار (٢٤٢) لن يشمل العودة إلى حدود (١٩٦٧م) ، في المواضيع المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة، كذلك يشترك ممثلو الفلسطينيين إلى جانب الممثلين المصريين والأردنيين، ويجوز لمنظمة التحرير اختيار الممثلين بشرط أن لا يكونوا من أتباعها المعروفين)، وأعلن (حزب الليكود) موافقته على الورقة الإسرائيلية الأمريكية(٧).

٢-موقف (حزب الليكود) من مشروع (ريجان) عام ١٩٨٢م

قدم الرئيس الأمريكي (رونالد ريجان Ronald Reagan) مشروعاً سمي باسمه، في الأول من أيلول/ سبتمبر١٩٨٢م، لمعالجة الصراع العربي الإسرائيلي، والتوفيق بين الأمور الأمنية التي تهم إسرائيل والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ونص المشروع على: (معارضة قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو فرض السيطرة الإسرائيلية عليها، ونفي حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، كما لم يعترف بأن منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، إلى

جانب رفض أي دور تفاوضي لها، حيث اعتبرها منظمة إرهابية) [٨].
وقد رفض (حزب الليكود) المشروع لأنه يتعارض مع الأفكار التي قام عليها الحزب، وصرح بأنه يشكل خطراً على وجود إسرائيل، على تلك الأراضي وعلى القدس الشرقية، وأكد زعيم الحزب (مناحيم بيجن) أن إسرائيل ستحتفظ بسيطرتها على تلك المناطق، ولن تسمح بقيام دولة فلسطينية تهدد أمنها [٩].

٣ـ موقف (حزب الليكود) من (مشروع فاس) عام ١٩٨٢م

طرح الرؤساء والملوك العرب في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢م، مشروعاً لحل القضية الفلسطينية، نص على: (تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وممارسة كامل حقوقه الوطنية الثابتة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي تعد الممثل الشرعي والوحيد له، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تكون القدس عاصمة لها) [١٠].

إلا أن (حزب الليكود) رفض مشروع فاس، وأصر على إبقاء جميع الأراضي الواقعة غرب نهر الأردن ضمن أرض إسرائيل الكاملة، التي لا يمكن التخلي عنها، ووصفه (مناحيم بيجن) أنه خطة إعلان حرب على إسرائيل لتدميرها، كما أصدرت حكومة (الليكود) بياناً أعلنت فيه عن رفضها للمشروع [١١].

٤ـ موقف (حزب الليكود) من (مبادرة بريجنيف) عام ١٩٨٢م

رفض (حزب الليكود) مبادرة (بريجنيف) التي طرحها الرئيس السوفيتي (بريجنيف Brezhnev) في ١٥ أيلول/ سبتمبر) عام ١٩٨٢م، والتي نصت على: (وجوب تأمين الحق الثابت للشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة خاصة به، في الأراضي الفلسطينية التي سوف يتم تحريرها من الاحتلال الصهيوني، أي الضفة الغربية وقطاع غزة، ويجب مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مشاريع السلام، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني [١٢].

يلاحظ مما سبق أن المشاريع السابقة لم تخرج بأهدافها عن جوهر ما تضمنته اتفاقيات كامب ديفيد فهي مكملة لها، ويتضح أن موقف (حزب الليكود) منها كان في قمة

التطرف، كما أن
الحزب أصر في مواقفه على إلغاء حقوق الشعب الفلسطيني السياسية والوطنية.

٥-موقف (حزب الليكود) من مؤتمر "مدريد عام 1991م

دعا الرئيس الأمريكي "بوش الأب لعقد مؤتمر دولي للسلام، وقد وافق "شامير"على القبول بصيغة "جيمس بيكر "لحضور مؤتمر دولي للسلام على أساس قراري مجلس الأمن (٣٣٨، ٢٤٢) كما أصرت إسرائيل أن تستبعد الأمم المتحدة من المشاركة في المفاوضات، وهذا مؤداه بأن تكون المفاوضات ليست على أساس القانون الدولي، والشرعية الدولية.
وقد وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على التخلي عن مشاركتها في المؤتمر، بينما سمحت بأن يكون الوفد الفلسطيني ضمن الوفد الأردني، وأعلن "شامير "أن أساس مؤتمر "مدريد "مرتكزاً على اتفاقات "كامب ديفيد "خاصة خطة الحكم الذاتي، مشيراً بذلك إلى خطته التي عرضها عام ١٩٨٩م، وهذا يدلل على استمرار (حزب الليكود) في التسويف لمنع أية مبادرات تمكن الفلسطينيين من نيل أي حق من حقوقهم.

٦- موقف (حزب الليكود) من اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م

ما إن وقع(حزب العمل الإسرائيلي) اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، حتى ثار اليمين الإسرائيلي المعارض لأية تسوية مع الفلسطينيين، بغض النظر عن المفاوضات التي أجراها في مدريد "Madrid" مع منظمة التحرير الفلسطينية .وبات محّرضاً على اتفاق غزة أريحا أولاً، وعلى رئيس الوزراء الإسرائيلي (اسحق رابين) زعيم حزب العمل إلى أن وصلت نتيجة التحريض إلى ذروتها حيث أقدم مستوطن إسرائيلي يدعى(إيغال عمير) على قتل (إسحاق رابين) في احتفال وسط مدينة تل أبيب حينها تسلم وزير خارجية إسرائيل (شمعون بيرس) آنذاك رئاسة الحكومة لاستكمال الفترة المتبقية لقيادة الحكومة الإسرائيلية. في حين تزعم (بنيامين نتنياهو) قيادة (حزب الليكود) لخوض المعركة الانتخابية الرابعة عشرة للكنيست الإسرائيلي بتاريخ

29أيار/مايو (١٩٩٦م)، حيث تم انتخاب رئيس الوزراء بصورة مباشرة على مستوى دولة إسرائيل كمنطقة انتخابية واحدة[١٣].

حيث فاز بها (زعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو) بعدما فشل (شمعون بيرز) في الحصول على أصوات الناخبين العرب نتيجة ارتكابه لمجزرة قانا في جنوب لبنان.

وكان نتنياهو حدد مهماته كرئيس وزراء عندما فاز بالانتخابات الداخلية لـ (حزب الليكود)، وهي توفير الأمن لمواطني إسرائيل، والعمل على إسقاط حكومة "رابين " التي عقدت سلام مع الفلسطينيين، وكذلك رفض الالتزام بتنفيذ الاتفاقات التي وقعتها الحكومة السابقة مع الفلسطينيين، ورفض اقتراح "روني ميلو" الخاص بالحكم الذاتي غزة أولاً الذي أطلقه في أيار/ مايو ١٩٩٣م[١٤].

ومع تولي (حزب الليكود) الحكم تغيرت معالم معادلة إسرائيل نحو السلام، وقد حل مفهوم الأرض مقابل الأمن، بدلاً من الأرض مقابل السلام (إن صح التعبير)، وهو تصنيف إسرائيلي بعد أن كان مفهوماً دولياً، وقد واجهت عملية السلام مع الفلسطينيين عثرات كثيرة مع تولي "حزب الليكود "الإسرائيلي الحكم في إسرائيل، هذا التعثر ترجم نوايا "حزب الليكود "إلى معارضة أي تقدم نحو قيام كيان فلسطيني على الأرض الفلسطينية التي احتلت عام (١٩٦٧م) ، خاصة وأن رئيس الحزب "نتنياهو " له أفكار خاصة، وخطابه إبان الحملة الانتخابية وبعدها، ومن ممارسات تؤكد بأن مشكلة "الليكود "لم تكن حول تفاصيل عملية السلام، بل حول مبدأ السلام نفسه، وكذلك فإن القوى التي أوصلته إلى السلطة حدت من تصرفاته؛ واضعةً حداً لأي خروج عن حدود الفكر اليميني المتطرف[١٥].

فالكتاب الذي ألفه "نتنياهو "بعنوان:) مكان بين الأمم – إسرائيل والعالم) يحتوي على منطلقات ومعتقدات تؤدي إلى هدم أية عملية سلام مع العرب.

ومن العرض السابق يتضح بأن التحولات التي طرأت على مواقف الفلسطينيين، والإسرائيليين، بعد توقيع اتفاقية "أوسلو" وتنفيذها، لم تُحدث أي تغيير من حالة الثبات التي اتسمت به مواقف، وبرامج "حزب الليكود "من رفض تفاصيل الاتفاق، بل حاول "الليكود "أن يجهض كل ما تمخض عنه اتفاق "أوسلو".

فقد كان الفلسطينيون بتاريخ ٤ أيار/ مايو عام (١٩٩٩م)، على موعد لإعلان دولتهم المستقلة حسب الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، إلا أن "حزب الليكود "الإسرائيلي تمكن بقيادة "نتنياهو "من خلط الأوراق، والمفاهيم، وبدل مفهوم السلام وأحل بدلاً منه مفهوم الأمن .

ثانياً: موقف (حزب الليكود) من قضية اللاجئين الفلسطينيين

رفض (حزب الليكود) الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم الفلسطينية، أو الاعتراف بذلك على أنه حق سياسي، كما رفض الاعتراف بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (حق العودة) رقم (١٩٤)، لأن اعترافه به يؤدي لتحمله المسؤولية لإيجاد حلول لتلك المشكلة(١٦).

واعتبر (حزب الليكود) أن السبب الرئيس في مشكلة اللاجئين الفلسطينيين يرجع إلى زعمائهم الذين دعوهم للخروج من فلسطين، وترك أراضيهم، حيث قال (مناحيم بيجن): (لم نكن نرغب في أن يصبح أي عربي لاجئاً في عام (١٩٤٨م) ، طلبنا منهم البقاء في بلادنا، وهؤلاء الزعماء الذين دعوهم إلى تدميرنا، هم الذين طلبوا إليهم المغادرة، وللعرب الحق في العيش في البلاد، ولكنها من حيث السلطة والسيادة تخص الشعب اليهودي)(١٧).

كما اعتبر أن مشكلة اللاجئين قضية إنسانية فقط، لذا يجب حلها حلاً إنسانيا لائقاً، بأن تلتزم إسرائيل بتقديم المساعدات المالية، لإخلاء وتصفية المخيمات الموجودة في أرض إسرائيل، بما فيها المناطق المحتلة عام (١٩٦٧م)، لإصلاح وضع اللاجئين بتوطينهم في أحياء سكنية لائقة في المدن الواقعة بالقرب من تلك المخيمات، وتحل الدول العربية مشكلة اللاجئين الموجودة فيها بنفس الطريقة(١٨).

وقد طرح (حزب الليكود) في المؤتمر الذي عقده في كانون الثاني / يناير (١٩٧٥م)، مشروع تسوية حدد موقفه من قضية اللاجئين، نص على: (بذل الجهود لإيجاد حل متفق عليه لقضية اللاجئين العرب وممتلكاتهم، ولمسألة ممتلكات اللاجئين اليهود الذين تركوا البلاد العربية وهاجروا" إلى إسرائيل) (١٩)، حيث أصر على أن أي تسوية لمسألة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة، يجب أن تشمل موضوع

اللاجئين اليهود في الدول العربية، أي حل مشكلة اللاجئين العرب وتعويض اللاجئين اليهود) [٢٠].

وقدم (مناحيم بيجن) في خطاب له بالكنيست عام (١٩٧٧م)، حلاً لمشكلة اللاجئين، دعا فيه: (بأن تشكل لجنة من ممثلين عن إسرائيل والأردن والمجلس الإداري الذي ستقترحه إسرائيل لإدارة الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الحكم الذاتي، لتحديد أنظمة الهجرة بمقدار معقول لتلك المناطق، على أن تتخذ قرارات اللجنة بالإجماع، لكنه لم يشر لعودة اللاجئين إلى الأراضي المحتلة عام (١٩٤٨م)، والتي تشرد منها آلاف اللاجئين[٢١].

وفي نفس العام (١٩٧٧م) ، وفي خطاب له بـ (الكنيست) لم يبين (مناحيم بيجن) عودة اللاجئين إلى الأراضي المحتلة عام (١٩٤٨م) ، التي تشرد منها ألاف الفلسطينيين كما أن إسرائيل ترد توطينهم في المناطق العربية انطلاقاً من تطلعاتها التوسعية المستقبلية أما الحل فيصوره (بيجن) كما يلي: (الحل كما قلت الاستقلالية الذاتية الثقافية للعرب في أرضنا والخيار في المواطنة إذا رغبوا في الحصول على جنسيتنا ينبغي أن تعطى لهم إذا أرادوا الاحتفاظ بجنسيتهم السابقة فإن جنسيتنا يجب أن تعطى لهم وإذا أرادوا الاحتفاظ بجنسيتهم السابقة فإن جنسيتنا يجب ألا تفرض عليهم)، فإسرائيل تريد عقد مفاوضات مع الأردن والدول العربية الأخرى وذلك انطلاقاً من أن هؤلاء اللاجئين ليس لهم مكان في إسرائيل وأن رجوعهم إلى إسرائيل سيعمل على جعل اليهود أقلية أمام الفلسطينيين ويذكر (شلومو) في هذا المجال أن عودة اللاجئين ستؤدي إلى زيادة الحظر الديمغرافي وتشكل تهديداً لإسرائيل في حدود عام (١٩٦٧م) [٢٢].

ليس هكذا فقط بل أنه يرى أن مشكلة اللاجئين قضية إنسانية فقط ولذا يجب حلها حلاً إنسانياً لائقاً بأن تلتزم إسرائيل بتقديم المساعدات المالية لإخلاء وتصفية المخيمات الموجودة في أرض إسرائيل بما فيها المناطق المحتلة عام (١٩٦٧م)، وتوطين اللاجئين في أحياء سكنية لائقة وتحل الدول العربية مشكلة اللاجئين الموجودين فيها على نفس الطريق [٢٣].

وقد رفض (حزب الليكود) حل مشكلة اللاجئين بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، واقترح

بأن يتم حل مشكلتهم بتوطينهم في المناطق العربية التي هم فيها، خاصة منطقة شرق الأردن، لأنهم يشكلون غالبية سكانها، وأشار إلى تجميع كافة اللاجئين المشتتين في الوطن العربي فيها، مع إعطائهم حق التمثيل المستقل [٢٤].

وأكد (حزب الليكود) أن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين مستحيلة، فعودتهم فيها تأثير كبير على الشعب والمجتمع الإسرائيلي، لأن جزءاً كبيراً من المستوطنات الإسرائيلية القائمة سواء في المدن أو القرى هي بالأساس قائمة على قرى ومدن عربية فلسطينية، لذلك لا توجد أي طريقة لإعادة تلك الممتلكات إلى أصحابها الذين كانوا يملكونها، لأن ذلك يعني هجرة آلاف الإسرائيليين والتسبب في مشاكل "للمجتمع الإسرائيلي، فـ (الليكود) من خلال عقد المفاوضات مع الدول العربية، هدف لبحث مدى إمكانية توطين اللاجئين في تلك الدول، لعدم وجود مكان لهم في إسرائيل، وأن رجوعهم إليها سيعمل على جعل اليهود أقلية أمامهم، كذلك ستؤدي لزيادة الخطر الديمغرافي، وتشكل تهديداً في حدود عام (١٩٦٧م) [٢٥].

وقد رفض (حزب الليكود) الموقف الأمريكي من حل مشكلة اللاجئين وفق ما طرحه الرئيس الأمريكي (ريجان) عام ١٩٨٢م، وذلك من خلال مشروعه الذي تعرض لمشكلة اللاجئين حيث قال: "لقد أظهرت حرب لبنان أكثر من أي وقت مضى، مدى تشرد الشعب الفلسطيني، وأن الفلسطينيين يشعرون بقوة أن قضيتهم أكثر من مسألة لاجئين"[٢٦].

كما رفض (حزب الليكود) مشروع (قمة فاس) عام ١٩٨٢م، والذي نص على: (التأكيد الكامل لحق الشعب الفلسطيني في تقريره مصيره، وممارسته لحقوقه الوطنية الثابتة، غير القابلة للتصرف، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد، والتعويض لمن لا يرغب في العودة)، كذلك رفض (مبادرة بريجنيف) عام ١٩٨٢م، التي نصت في بندها الثاني على (أنه يجب تمكين اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، في العودة إلى ديارهم، والحصول على تعويض مناسب عن ممتلكاتهم المتروكة) [٢٧].

ومن العرض السابق يتضح الآتي:

١- عمل (حزب الليكود) على طمس القضية الفلسطينية، بتحويلها إلى قضية لاجئين يجب استيعابهم داخل الدول العربية التي لجأوا إليها، لامتلاك تلك الدول أراضٍ واسعة، وموارد كثيرة.

٢- تجاهل (حزب الليكود) مشكلة اللاجئين في كل برامجه الانتخابية، فكان يركز على عدم الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام (١٩٦٧م).

٣- تنكر الحزب لحقوق الشعب الفلسطيني السياسية والقومية في أرضه، ورفض الاعتراف بحقوقه الوطنية وبحق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيلهم.

٤- اتخذ (حزب الليكود) مبدأ أن أمن إسرائيل يحتم إبادة المقاومين الفلسطينيين أينما وجدوا.

ثالثاً: موقف (حزب الليكود) من منظمة التحرير الفلسطينية

إن الطابع العنصري السائد في المجتمع الإسرائيلي قد أثر تأثيراً واضحاً على اتجاهات الإسرائيليين إزاء العرب وبالرغم من أن هذه الاتجاهات التي يمكن وصفها بأنها عدوانية ظلت ثابتة لفترة طويلة من الزمن إلا أن هناك شواهد على حدوث بعض التغير خصوصاً بعد حرب يونيو (١٩٦٧م) ، وازدياد فرص الاحتكاك بين عرب الضفة الغربية والإسرائيليين، ولا يعني التغيير هنا أن اتجاهات الإسرائيليين إزاء العرب أصبحت أقل عدوانية، ولكنه يعني في المقام الأول أن الفرصة اتسعت أمامهم للتعامل المباشر مع مجموعات من العرب تختلف إلى حد ما نتيجة ظروف متعددة عن العرب داخل إسرائيل الذين فرضت إسرائيل الحصار المادي عليهم من خلال تحديد إقامتهم في ظل الحكم العسكري.

إن الموقف (الليكودي) بزعامة (مناحيم بيجن) هو امتداد لفكر منظري اليمين الصهيوني فـ (مناحيم بيجن) يصر دائماً ويلاحظ ذلك في كل تصريحاته وخطاباته وحتى في الوثائق التي وقعتها على استعمال تعبير عرب أرض إسرائيل بدل الشعب الفلسطيني، وقد ورد فيما سبق قول (بيجن) إزاء الموقف من كلمة الشعب الفلسطيني فقال لن نستخدم ولن نستخدم تعبير الشعب الفلسطيني حتى لو كان وارداً باللغة

الإنجليزية، وقد اتفقت مع الرئيس (كارتر) على أن يبلغني برسالة موجهة إلى أن هذه الكلمات ستعني عرب أرض إسرائيل وفق لغتنا ومفهومنا لها كما أن الضفة الغربية ستسمى وفق لغتنا ومفهومنا اليهوذا والسامرة ومن هذه الناحية لم أجد صعوبة في الاعتراف بحقوق عرب أرض إسرائيل الذين اعترفنا بهم"[٢٨].

وينفي (مناحيم بيجن) وجود شعب فلسطين وحقه في تقرير مصيره عندما يقول: (إن هؤلاء الذين يدعون أنفسهم بالفلسطينيين هم عرب إننا نعترف بالأمة العربية العظيمة وبالقومية العربية هناك أكثر من ١٠٠ مليون عربي يملكون ٢٠ دولة ذات سيادة لذلك فإن حقهم في تقرير مصيرهم يتم التعبير بأشكال لم يسبقها مثيل أن ١% فقط من تلك الأمة العربية العظيمة التي يحترمها سيعيش في ظل حكومة يهودية ولا نرى ضيراً في ذلك وعادة هذا هو الحال في الأمم العظيمة هذا هو الحل) [٢٩].

أما على صعيد الاعتراف بـ (منظمة التحرير الفلسطينية) فإن موقف (الليكود) قاطع في هذا الصدد أنه يقوم على رفض الاعتراف بها ورفض الموافقة على مشاركتها في المفاوضات الجارية كممثل للشعب الفلسطيني وقد جرى التأكيد على مواقف (الليكود) في هذا الشأن في أكثر من مناسبة، وهذه المنظمة كما يعتقد (الليكود)، ليس حركة تحرر وطني بل تنظيم قتلة يشكل أداة وذراعاً حربية للدول العربية ويخدم مصالح الاتحاد السوفيتي بإثارة القلائل والفتن في المنطقة ويصبو لإقامة دولة عربية إضافية وجعل أرض إسرائيل جزءً من العالم العربي[٣٠].

وفي ختام المناقشة السياسية التي جرت بمبادرة من حكومة (مناحيم بيجن) وبما يتعلق بالموقف من منظمة التحرير الفلسطينية جاء في قرار الكنيست (أن المنظمة المسماة (م.ت.ف) هي إطار لمنظمات قتل هدفها المعلن هو تدمير دولة إسرائيل وأن إسرائيل لا تتفاوض مع منظمات قتلة في أي محفل[٣١].

وقد أوضح برنامج (الليكود) الانتخابي عام (١٩٧٧م)، معارضة (الليكود) في التفاوض مع (منظمة التحرير الفلسطينية) حتى لو اعترفت بحق إسرائيل في الوجود وهكذا فإن موقف (الليكود) من (منظمة التحرير الفلسطينية) ينسجم مع برنامج (حزب العمل) (الماباي) الذي أعلن عن استعداده لانسحابات إقليمية من بعض المناطق

المحتلة بما فيها الضفة الغربية شرط عدم الاعتراف بـ (منظمة التحرير الفلسطينية) أو القبول بإقامة دولة فلسطينية مستقلة[٣٢].

وعليه رفض (حزب الليكود) الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، وجاء ذلك الرفض من عدم اعترافه بوجود شعب فلسطيني، وأن القضية الفلسطينية تُبحث مع الدول العربية، فرفض المفاوضات مع المنظمة ورئيسها (ياسر عرفات)، وأكد على ذلك في برامجه الانتخابية وفي أكثر من مناسبة.

وصرح (حزب الليكود) في تموز/ يوليو (١٩٧٧م)، رفضه المشاركة في مؤتمر جنيف لحل الصراع العربي الإسرائيلي إذا دُعي إليه ممثلون عن (منظمة التحرير الفلسطينية)، لكنه وافق على مشاركة عرب فلسطينيين ليسوا أعضاء في المنظمة ضمن وفد أردني، وقال (مناحيم بيجن): (لا يمكنهم المشاركة في المفاوضات، فلديهم ما يسمى بميثاق فلسطيني جاء في المادة (١٩) منه، أن قيام دولة إسرائيل باطل من أساسه، فما هو الشئ الذي سنفاوض عليه معهم؟ هل هو تدمير إسرائيل؟ وهم ليسوا شركاء في مشاكلنا [٣٣].

وتوجه (مناحيم بيجن) لبحث مصير الأراضي الفلسطينية المحتلة عام (١٩٦٧م)، الضفة الغربية وقطاع غزة مع الرئيس المصري (السادات) أثناء مفاوضات كامب ديفيد التي انطلقت عام (١٩٧٧م)، وشكل مشروع (بيجن) للحكم الذاتي عام (١٩٧٧م) ، التنفيذ الفعلي والسياسي له، لأنه نص على: (إنشاء حكم إداري ذاتي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السيادة الإسرائيلية[٣٤]، فهو لا يشمل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في إطار دولة مستقلة، أو وحدانية تمثيل (منظمة التحرير الفلسطينية) له.

وقد اتفق جميع أعضاء (حزب الليكود) على مبدأ عدم الاعتراف بـ (منظمة التحرير الفلسطينية)، ورفض التفاوض معها، حتى تعترف بحق إسرائيل في الوجود، باستثناء (أرئيل شارون) و(عيزرا وايزمن)، حيث أيد (شارون) التفاوض مع أي جهة فلسطينية، من أجل حل القضية الفلسطينية، حتى ولو كانت المنظمة، ولكن بشرط أن يكون الحل الذي يتم التوصل إليه ضمن المفاوضات خارج الضفة الغربية وقطاع

غزة، لأنه عارض الانسحاب منها [٣٥]، وحاول تنسيق عقد اجتماع أكثر من مرة بينه وبين (ياسر عرفات) أو أحد نوابه، لكنهم رفضوا ذلك[٣٦].

وأيد (عيزرا وايزمن) إجراء مفاوضات مع (منظمة التحرير الفلسطينية) في حال إعلانها أنها ترغب في إيجاد سبيل للعيش إلى جانب الإسرائيليين، ودعا (وايزمن) الدول الأوروبية واليهود إلى ممارسة نفوذ على جميع الدول العربية، بما في ذلك (منظمة التحرير الفلسطينية) من أجل الاعتدال، واقناعها بالتخلي عن مواقفها تجاه إسرائيل [٣٧].

وشبه (مناحيم بيجن) قادة (منظمة التحرير الفلسطينية) بالنازيين الذين يدعون لإبادة الشعب اليهودي وطرده من أرضه وإعادته إلى المنافي، كما قارن رئيس المنظمة (ياسر عرفات) (بهتلر)، وأطلق عليه ألقاباً عدة منها: (لقذر – رئيس القتلة العرب – عدو الإنسانية – النازي الصغير – المتعطش لدم الأطفال) [٣٨].

فالمنظمة كما ادعى (حزب الليكود) تسعى لتدمير دولة إسرائيل، وقتل اليهود المدنيين بسلاحها الذي تأخذه من الاتحاد السوفيتي، لتخدم مصالحه بإثارة المشاكل في المنطقة، كما أنها أداة حربية للدول العربية، تهدف لإنشاء دولة فلسطينية عرفاتية، وجعل أرض إسرائيل حسب زعمهم جزء من العالم العربي، ويجب على جيش الدفاع الإسرائيلي التصدي لها، كما قرر القيام بعمليات ضدها، بالإضافة إلى ضرب مقراتها، لحماية اليهود المدنيين، والحفاظ على أمن الدولة[٣٩].

واتخذ قادة (حزب الليكود)، وفي مقدمتهم (أرئيل شارون)، قراراً بنقل الصراع مع المنظمة إلى خارج فلسطين، بالتوجه لضربها في لبنان، لتدمير وجودها العسكري والسياسي، كذلك ضرب الأحياء والتجمعات السكنية الفلسطينية هناك، لأن إضعاف المنظمة في خارج فلسطين سيقضي على العناصر المتعاونة معها في الداخل[٤٠]، وصرح بذلك (مناحيم بيجن) عندما قال: (سنطارد المخربين ما أمكننا ذلك، سنضربهم في كل مكان، وفي أي وقت، كل من يرفع يده على طفل يهودي في أرض إسرائيل، أو على امرأة، أو رجل يهودي، لن يتمتع بأي حصانة لا في بيروت ولا في أي مكان آخر من العالم)[٤١].

وتنفيذاً لذلك قامت حكومة (الليكود) بتكثيف عملياتها العسكرية لتصفية الوجود السياسي والعسكري للمنظمة، فقررت في ١٤ آذار/ مارس ١٩٧٨م، إطلاق عملية تحت اسم (عملية الليطاني) تستهدف (منظمة التحرير الفلسطينية)، وتشمل جنوب لبنان حتى نهر الليطاني مسافة ٢٥كم من الحدود، استمرت ثلاثة أسابيع، ونجحت العملية عسكرياً، حيث انسحبت المنظمة شمال النهر، كذلك في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٨١م، قامت بشن غارات جوية على مواقع للمنظمة في جنوب لبنان استمرت حتى ٢٤ يوليو بعد صدور قرار من مجلس الأمن لوقف إطلاق النار بين الطرفين[٤٢]. وفي ٦ حزيران/ يونيو ١٩٨٢م، أطلقت حكومة (الليكود) عملية ضد (منظمة التحرير الفلسطينية) تحت اسم (سلامة الجليل)، أي حماية مستوطنات الجليل الشمالية من المدفعية الفلسطينية في جنوب لبنان، هدفت من خلالها لـ: تدمير المنظمة وإخراجها من جنوب لبنان وقواتها العسكرية ومكاتبها الإدارية والسياسية، فبدأت بقصف جوي ومدفعي على مقرات المنظمة، وأماكن تواجد الفلسطينيين في بيروت بعد محاصرة المدينة، واستمر ذلك ٨٨ يوماً حتى قررت المنظمة في ١٢ آب/ أغسطس الانسحاب من لبنان بمعاونة المبعوث الدولي (فيليب حبيب)، وتحت حماية قوات حفظ السلام الدولية، ليتوزعوا في عواصم عربية عدة أهمها تونس[٤٣].

لقد عكست نتائج حرب لبنان تناقضات في مواقف أعضاء (حزب الليكود)، فقد وافق الجميع على الحرب عندما أقنعهم (مناحيم بيجن) و(أرئيل شارون) أن هدفها هو إزالة خطر المنظمة من جنوب لبنان، لتحقيق السلام في الجليل وليس غزو بيروت، لكن بعد أن تطورت العملية وزادت الخسائر وتم ارتكاب مجزرة صبرا وشاتيلا، رفض عدد من أعضاء (حزب الليكود) تلك الحرب بقوة.

فقد رأى المعارضون أن الحرب غير مبررة ورفضوا دخول الجيش إلى بيروت، محذرين من خطر قيام المسحيين المتحالفين مع الجيش الإسرائيلي بعمليات انتقام ضد السكان الفلسطينيين في بيروت، وبالفعل قامت عناصر ميليشيات الكتائب المسيحية بارتكاب مذبحة ضد الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا بمساعدة الجيش الإسرائيلي، كذلك تخوفوا من فرض عقوبات أمريكية وأوروبية على إسرائيل، في

المقابل رأى البعض الآخر أن الحرب عادلة ويجب دعم (أرئيل شارون) ضد المنظمة لتصفيتها[٤٤].

برر (مناحيم بيجن) و(أرئيل شارون) أن الحرب نجحت في تحقيق أهدافها في تدمير (منظمة التحرير الفلسطينية) سياسياً وعسكرياً، وطردها من الجنوب اللبناني، بعد أن كانت تهدد إسرائيل، بسبب دعم وتأييد الاتحاد السوفيتي لها[٤٥]، وبرر (شارون) أن ظروف الحرب أجبرته على التوغل في بيروت وضرب المخيمات الفلسطينية فيها، لأنها شكلت قواعد لقادة المنظمة[٤٦]، واعتبر (مناحيم بيجن) أن مجزرة صبرا وشاتيلا أعمال وحشية قامت بها وحدة الكتائب اللبنانية، وصرح قائلاً: (غرباء غير يهود يقتلون غرباء والعالم كله يحاول إلصاق الجريمة باليهود)[٤٧].

يتضح مما سبق أن (حزب الليكود) اتخذ موقفاً رافضاً للاعتراف بـ (منظمة التحرير الفلسطينية) كممثل للشعب الفلسطيني، ويعتبر هذا امتداداً لرفض (الليكود) الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني، ولم يقتصر الرفض على الجانب النظري بل أنه عمل على:

١- تشويه صورة (منظمة التحرير الفلسطينية) وقيادتها، وتصويرهم على أنهم قتلة وإرهابيون أمام العالم.
٢- رفض التعامل معهم في أي تسوية سياسية ممكنة.
٣- ملاحقتهم داخل الأراضي المحتلة.
٤- ملاحقتهم في الخارج، واقتلاع وجودهم من جنوب لبنان.

ويتضح أن حرب لبنان لم يكن هدفها مجرد إزالة الخطر المتمثل في قواعد (منظمة التحرير الفلسطينية) من جنوب لبنان، بل كان الهدف الأساس هو توجيه ضربة إلى المنظمة للقضاء على نفوذها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعزيز ارتباط هاتين المنطقتين بإسرائيل، كما أن الحرب ظهرت وكأنها حرب وقائية من خطر يهدد إسرائيل.

رابعاً: موقف (حزب الليكود) من مستقبل مدينة القدس

اعتبر (حزب الليكود) مدينة القدس عاصمة دولة إسرائيل، ورفض تقسيمها أو التنازل عنها، واتخذ ذلك شعاراً له، كما رفض مناقشة أي قرار يتعارض مع شعاره، وأكد

على أنه لا تراجع عن قرار الكنيست الإسرائيلي الذي أصدره في ٨ تموز / يوليو (١٩٦٧م)، والذي ينص على: (أن القدس مدينة واحدة، غير قابلة للتقسيم، وعاصمة إسرائيل) [٤٨]، وعبر (مناحيم بيجن) عن ذلك في أقواله: (نحن مؤمنون أن القدس عاصمة إسرائيل الأبدية، وهذا حلم قمنا بتحقيقه، ولن نقبل تقسيم القدس، أو أي حديث عنها) [٤٩].

وطرح (حزب الليكود) شعاره في برامجه الانتخابية ما بين عامي ((١٩٧٣م) - ١٩٨١م)، وشدد فيها على عدم التخلي عن المدينة، لأنها العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، وأنها ستبقى مدينة واحدة وموحدة، ومحررة للأبد، ولا يمكن تقسيمها أو إعطاء أي جزء منها لأي دايانة، وستبقى كذلك إلى الأبد تحت السيادة الإسرائيلية، مع تأمين حرية الوصول لكافة الأماكن المقدسة فيها [٥٠].

وقد مارس (حزب الليكود) فترة تسلمه الحكم عام (١٩٧٧م)، سياسة تهويد مدينة القدس، من حيث، مصادرة الأراضي من المواطنين الفلسطينيين، وإقامة المستوطنات الإسرائيلية بجانب المدينة، كذلك تغيير أنظمتها وقوانينها في مختلف الميادين، وأسماء الشوارع والأحياء وغيرها، مما دفع مجلس الأمن إلى إصدار قرار رقم (٤٧٨) في آب / أغسطس١٩٨٠م، باعتبار أن تلك الإجراءات باطلة ولاغية، وتعد انتهاكاً للقانون الدولي، فعارض (حزب الليكود) القرار وتجاهله (مناحيم بيجن) [٥١].

وقد وافق (حزب الليكود) على قرار (مناحيم بيجن) الذي أعلن فيه: ضم القدس الشرقية، على اعتبار أنها جزء من العاصمة الموحدة والأبدية لإسرائيل، وذلك ما أكده قانون (الكنيست) الصادر في ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٨٠م، والذي جاء فيه [٥٢]:

١- القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل.
٢- سوف تبقى الأماكن المقدسة محفوظة من إلحاق أي ضرر بها أو أي شيء يسيء إلى حرية وصول أبناء الدايانات السماوية إلى أماكنهم المقدسة.
٣- تحرص الحكومة الإسرائيلية على تطوير وإنعاش القدس، ورفاه سكانها، عن طريق رصد الطاقات الخاصة، ولاسيما تقديم منحة سنوية خاصة لبلدية القدس، تسمى منحة العاصمة.

٤- تمنح القدس أفضلية خاصة بشأن ما يتعلق بنشاطات الدولة، لتطويرها في المجالات الاقتصادية وغيرها من المجالات.

أما عن موقف (حزب الليكود) من مستقبل مدينة القدس وفق مشاريع التسوية السياسية فهي كالآتي:

أ- مشروع الحكم الذاتي عام ١٩٧٧م

طرح (مناحيم بيجن) مشروع الحكم الذاتي في قمة الإسماعيلية المنعقدة بتاريخ ٢٨ كانون الأول / ديسمبر (١٩٧٧م)، ولم يتطرق في مشروعه لمدينة القدس، إلا بالإشارة إلى إدارة الأماكن المقدسة، للدايانات الثلاثة فيها من خلال، اقتراح يضمن حرية وصول أبناء جميع الدايانات إلى الأماكن المقدسة الخاصة بهم [٥٣]، ولم يتم تحديد رسمي فيما إذا كانت القدس جزءاً من الضفة الغربية، وهل ستكون خاضعة لسلطة الحكم الذاتي أم لا[٥٤].

ب- اتفاق كامب ديفيد ١٩٧٧-١٩٧٩م:

زار الرئيس المصري (محمد أنور السادات) إسرائيل بتاريخ ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر (١٩٧٧م)، وألقى خطاباً أمام (الكنيست) الإسرائيلي في القدس المحتلة، حدد فيه تصوره للمبادئ والأسس التي يجب أن تقوم عليها تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة عام (١٩٦٧م) ، بما في ذلك القدس الشرقية[٥٥].

وقد اختلف الموقف المصري والإسرائيلي حول مدينة القدس، فطلب (كارتر) من الطرفين عرض مواقفهم في رسائل متبادلة، وحدد (السادات) في رسالة إلى (كارتر)، ثوابت الموقف المصري بشأن القدس وأهم ما جاء فيها: (اعتبار القدس العربية جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية، ويجب أن تكون تحت السيادة العربية، كما يجب احترام الحقوق العربية الشرعية والتاريخية وإعادتها للمدينة، إلى جانب حق الفلسطينيين فيها وممارسة جميع حقوقهم الوطنية المشروعة، بوصفهم جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، وطالب بضرورة تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن القدس وخاصة القرارين ٢٤٢و ٣٣٨، واعتبار الإجراءات كافة التي

اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع المدينة لاغية، ويجب إبطال أثارها)[٥٦].

وقدم سفير الولايات المتحدة في إسرائيل (صموئيل لويس) عن (كارتر) مسودة رسالة إلى (مناحيم بيجن)، اعتبرت الولايات المتحدة بموجبها أن القسم الشرقي من القدس منطقة محتلة، تسري عليها المعاهدات المتعلقة بالمناطق المحتلة، فرفض (مناحيم بيجن) مبادرة (السادات)، أو قبول رسالة (كارتر)، وأعلن بصورة قاطعة أنه إذا أرسلت له مثل هذه الرسالة، فان إسرائيل لن توقع على الاتفاقية، ووجه رسالة إلى (كارتر) في١٧ من أيلول / سبتمبر ١٩٧٨م، أبلغه فيها أن حكومته تؤكد على القرار الذي أصدره (الكنيست) الإسرائيلي في تموز / يوليو (١٩٦٧م) ، فسحب (كارتر) مسودة رسالته، وأعيدت بصيغة أخرى، (أن القدس عاصمة إسرائيل الأبدية مدينة تم توحيدها ولن تقسم إلى الأبد، وتحترم فيها حرية الوصول والعبادة في الأماكن المقدسة، كما جاء في قرار الكنيست الإسرائيلي)[٥٧].

وعلى ذلك اعتبر قرار (كارتر) انتصاراً لموقف (حزب الليكود)، وقال (بيجن) نتيجة ذلك: (هذا ثالث أعظم يوم في حياتي، اليوم الأول كان عندما رفع العلم الإسرائيلي في عيد الاستقلال بعد ١٨٧٨سنة من التهجير والمطاردات والإبادة الجماعية لليهود، حيث حاربنا لأجل نيل استقلالنا وحريتنا، وبقدرة ومساعدة الرب نجحنا، اليوم الثاني عند تحرير القدس، وأصبحت مدينة كاملة موحدة وعاصمة دولة إسرائيل الأبدية، وعندما دخل جنودنا إليها ووصلوا عند حائط المبكى، وقد أصر (بيجن) أثناء محادثات كامب ديفيد على أن موضوع القدس غير قابل للتفاوض، كما رفض طلب (السادات)، برفع أي علم عربي أو إسلامي فيها، حيث اعتبر ذلك تدنيساً للمقدسات[٥٨].

يلاحظ مما سبق:

١- الموقف المشرف والمسئول للرئيس المصري محمد أنور السادات من قضية القدس، حيث طالب (السادات) بإعادة الجزء الشرقي منها إلى السيادة الفلسطينية حسب نص الاتفاق الموقع بين الطرفين، لكن (مناحيم بيجن) رفض التفاوض بشأن إخضاع القدس بشقيها لغير السيادة الإسرائيلية، باعتبارها جزءاً من أرض إسرائيل.

٢- أن جميع مشاريع التسوية التي طرحها (حزب الليكود)، أكدت على بقاء القدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل، وإخراجها من مفاوضات التسوية.
٣- استثنى (مناحيم بيجن) مدينة القدس من مشروع الحكم الإداري الذاتي، ولم يبد أي استعداد لتقديم أي تنازل بشأنها، غير ضمان حرية وصول أتباع الديانات الثلاث إلى أماكنهم المقدسة فيها.
٤- ذكرت معظم الرسائل المتبادلة بشأن مدينة القدس، الجزء الشرقي منها، دون الجزء الغربي المحتل عام (١٩٤٨م).

الخلاصة:

إن استراتيجية (حزب الليكود) المتعلقة بالتعامل مع مبادرات السلام العربية والدولية تتضح من خلال رصد مواقف الحزب لهذه المبادرات، حيث أن رفض الحزب لمشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية مبني على الخوف وإثارة عواطف دول العالم لصالح إسرائيل، والتشكيك في نوايا الدول العربية في حال إقامة سلام مع إسرائيل، ويكون ذلك لتبرير الرفض الإسرائيلي في المحافل الدولية مثلما حدث ذلك أثناء عدة تحولات في المواقف العربية، في قمة فاس ١٩٨١م، وأثناء انعقاد مؤتمر مدريد ١٩٩١م، والمبادرة العربية في قمة بيروت ٢٠٠٢م.

وعلى الجانب الآخر فإن "حكومة الليكود" تقوم بالتملص من أية محاولات لصنع السلام مع الفلسطينيين خاصة، عن طرق الهروب للأمام باتجاه الانتخابات المبكرة، وهو ما حدث بالفعل عام (١٩٩٢م) وعام (١٩٩٩م).

كما أن استراتيجية الرفض لقيام دولة فلسطينية، فإن "حكومة الليكود" تتعامل مع المبادرات الدولية بنوع من الإيجابية، تفضي في النهاية إلى نتيجة سلبية تفشل في نهايتها، وأنها لن تؤدي إلا لوضع إسرائيل في موضع الدولة القابلة للسلام، وتتسم هذه الاستراتيجية بالمماطلة، والتعنت، وكسب الوقت، والاستفزاز أيضاً للطرف الفلسطيني، بهدف إظهار الطرف الفلسطيني هو الرافض للسلام وليس إسرائيل.

وقد وضحت الدراسة رفض حكومة (حزب الليكود" مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، وكذلك رفضها لعودة اللاجئين وفق قرار الامم المتحدة رقم (١٩٤)،

وانتهاجها سياسة العداء مع الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتهويد مدينة القدس.

المراجع:

1- Bernard Gwertzman, " U.S. AND SOVIET SET MUTUAL GUIDELINES FOR MIDEAST PEACE" , The New York Times, Oct. 1977.

٢- موشيه دايان: **الاختراق الإسرائيلي لأفريقيا**، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، ٢٠١٥، ص٥٤.

٣- نبيل حاتم: **البيان السوفيتي الأمريكي المشترك**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٧٣)، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٧، ص١٦٣.

* أعاد حزب الليكود تفسير قرار (٢٤٢) بما يناسب أهدافه التوسعية، بأنه يشير إلى الانسحاب من سيناء والجولان فقط، وليس الضفة الغربية لأنها جزء من أرض إسرائيل التاريخية، لذلك اعتبر القرار فيما بعد أنه الأساس الوحيد لأي تسوية.

٤- تقرير عن: **حكومة مناحيم بيجن واحتمالات نشوب حرب**، العدد (٥)، مجلة الأرض، برلين، ١٩٧٧، ص٢١.

ومحمود سويد: **الصراع على أرض التسوية السياسية**، مجلة شئون فلسطينية، ١٩٧٩م، ص١١٣.

* أعاد حزب الليكود تفسير قرار (٢٤٢) بما يناسب أهدافه التوسعية، بأنه يشير إلى الانسحاب من سيناء والجولان فقط، وليس الضفة الغربية لأنها جزء من أرض إسرائيل التاريخية، لذلك اعتبر القرار فيما بعد أنه الأساس الوحيد لأي تسوية.

٥- حنة شاهين: **الموقف الإسرائيلي الرسمي من القضية الفلسطينية**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٩٨)، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠م، ص٩٦.

٦- موشيه دايان: **الاختراق الإسرائيلي لأفريقيا**، مرجع سبق ذكره، ص٥٩.

وتقرير عن: **حكومة مناحيم بيجن واحتمالات نشوب حرب**، مجلة الأرض العدد (٥)، برلين، ١٩٧٧، ص٢٢.

٧- نبيل حاتم: **البيان السوفيتي الأمريكي المشترك**، مرجع سبق ذكره، ص١٦٣.

٨- سعيد جميل تمراز: **مشروع التسوية السلمية**، في: **التحولات الموضوعية في القضية الفلسطينية بعد أوسلو**، المؤتمر العلمي الثامن، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص٣٥٤.

٩- روجيه جارودي: **الأساطير المؤسسة للسياسة اليهودية**، (ترجمة محمد هشام)، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص٣٠٠.

ونرمين يوسف غوانمة: **حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية في الفترة (١٩٧٧-١٩٩٣م)**، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن، ٢٠٠٢، ص٢٤١.

١٠- حنة شاهين: **فشل مؤتمر فاس**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (١٢٢ – ١٢٣)، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٢، ص٢٣٦.

وروجيه جارودي: **الأساطير المؤسسة للسياسة اليهودية**، مرجع سبق ذكره، ص٥٩٣.

١١- محمد رشيد عناب؛ وسعيد عبد الله البيشاوي: **القدس في مشاريع التسوية**، دار الشيماء، فلسطين – رام الله، ٢٠١٢م، ص٧٩.

وروجيه جارودي: **الأساطير المؤسسة للسياسة اليهودية**، مرجع سبق ذكره، ص٥٩٤.

١٢- سعيد جميل تمراز: **مشروع التسوية السلمية**، مرجع سبق ذكره، ص٣٥٤-٣٥٦.

١٣- فتحي الوحيدي: **نظام الحكم في إسرائيل**، ط١، غزة، فلسطين، ١٩٩٧، ص٥٣.

١٤- صبري جريس: **الليكود تغيير في الشكل وثبات في المضمون**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٢٤٢-٢٤٣)، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٩٤، ص١٣٤.

١٥- المرجع السابق، ص١٣٦.

١٦- نرمين يوسف غوانمة: **حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية**، مرجع سبق ذكره، ص٢٧١.

١٧- إلياس شوفاني: **مناحيم بيجن من الإرهاب إلى السلطة**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٧٧، ص٨٣.

١٨- كاميليا عراف بدر: **نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية**، جمعية الدراسات العربية، القدس، ط٢، ١٩٨١م، ص١١٧.

١٩- نرمين يوسف غوانمة: **حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية**، مرجع سبق ذكره، ص٢٧١.

٢٠- محمد نصر مهنا؛ وآخرون: **الحكم والإدارة في إسرائيل**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٧، ص٢٠٤.
٢١- نرمين يوسف غوانمة: **حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية**، مرجع سبق ذكره، ص٢٧٢.
٢٢- المرجع السابق، ص ٢٧٤.
٢٣- كاميليا عراف بدر: **نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية**، مرجع سبق ذكره، ص١٥٥.
٢٤- جيرشون كيبفال: **السياسات الحزبية في إسرائيل والأراضي المحتلة**، (ترجمة مصطفى الرز)، مكتبة مدبولي، القاهرة، د/ ت، ص٢٠٧.
٢٥- نرمين يوسف غوانمة: **حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية**، مرجع سبق ذكره، ص٢٧١.
٢٦- المرجع السابق، ص٢٧٢- ٢٧٣.
٢٧- سعيد جميل تمراز: **مشروع التسوية السلمية**، مرجع سبق ذكره، ص٣٥٤-٣٥٦.
٢٨- هاني عبد الله: **الأحزاب السياسية في إسرائيل**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١، ص٧٠.
٢٩- المرجع السابق، ص٧١.
٣٠- كاميليا عراف بدر: **نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية**، جمعية الدراسات العربية، ط٢، القدس، ص١٥٩.
٣١- هاني عبد الله: **الأحزاب السياسية في إسرائيل**، مرجع سابق، ص٧٢.
٣٢- نرمين يوسف غوانمة: **حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية**، مرجع سبق ذكره، ص١٨٨.
٣٣- **يوميات الإرهابي مناحيم بيجن**، (ترجمة معين محمود)، دار المسيرة، ، ط١، ١٩٧٧، ص٢٠٣.
٣٤- هاني عبد الله: **الوضع السياسي في إسرائيل**، مجلة دراسات فلسطينية، العدد (٣)، بيروت، ص١٣١.
ومحمد الحلاج: **إسرائيل ومسألة التمثيل الفلسطيني**، مجلة شئون فلسطينية، العدد (١٠٨)، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٠م، ص٥-٨.
٣٥- تقرير عن: **الانتخابات الإسرائيلية انتصار لليمين**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٦٧)، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٧، ص٢٤٢.

٣٦- حلمي الأسمر: **أرئيل شارون ملك الإرهاب**، دار البيرق، ١٩٨٧، ج٢، ص٦١.
٣٧- تقرير عن: **الوضع السياسي في إسرائيل**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٨)، ١٩٨١، ص٥١٣.
٣٨- يوني أفيف: **الطاهرون ضمن النجسون**، (ترجمة دار الجليل)، القدس، ط١، ٢٠٠٥م، ص٨٥-٨٦.
٣٩- **وثيقة برنامج حزب الليكود لانتخابات عام ١٩٨١م**، (ترجمة غازي السعدي) الأحزاب والحكم في إسرائيل، دار الجيل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط١، عمان، ١٩٨٩م، ص٢٨٨.
٤٠- مصطفى جفال: **إسرائيل في ظل حكومة مناحيم بيجن الثانية**، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨١، ص١٠٣.
٤١- عبد الوهاب وهب: **الوضع الداخلي**، مجلة دراسات فلسطينية، بيروت، ١٩٧٩، ص٤٧٣.
٤٢- **مذكرات أرئيل شارون**، (ترجمة أنطوان عبيد)، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢، ص٥٥٩-٦٠٠.
وعزمي بشارة: **من يهودية الدولة حتى أرئيل شارون**، دار الشروق، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥، ص١٨٣.
٤٣- روجيه جارودي: **الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية**، (ترجمة محمد هشام)، دار الغد العربي للنشر والدعاية والإعلان، القاهرة، ١٩٩٦، ص٢٦٧.
وزهير المصري: **اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية**، دار اليازجي للطبع والنشر والتوزيع، غزة – فلسطين، ٢٠٠٧، ص١٧٤-١٧٨.
٤٤- سامي شالوم شطريت: **النضال الشرقي في إسرائيل بين القمع والتحرر بين التماثل والبديل**، (ترجمة سعيد عياش)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله – فلسطين، ٢٠٠٥، ص٣٢.

45-**The Golan Heights Law**, Israel ministry of foreign affairs, 5742, 14 Dec. 1981.

٤٦- غازي السعدي: **الأحزاب والحكم في إسرائيل**، دار الجيل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط١، عمان، ١٩٨٩م، ص٣١٠.
ومحمد صلاح: **الحرب الفلسطينية الإسرائيلية**، دار الجليل للنشر والأبحاث والدراسات الفلسطينية، ١٩٨٩، ص٨٥.

٤٧- كولن شيندلر: **إسرائيل الليكود والحلم الصهيوني**، (ترجمة محمد نجار)، الأهلية للنشر والتوزيع والطباعة، ط١، بيروت، ١٩٩٧، ص١٥٩.
٤٨- درور بار يوسف: **السياسات الخارجية لمناحيم بيجن**، (ترجمة معين محمود) دار المسيرة، ط١، عمان- الأردن، ١٩٧٧، ص٦.
٤٩- أمير جولدشتاين: **حركة حيروت والشرقيون من الشراكة السياسية**، (ترجمة سعيد عياش)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله – فلسطين، ٢٠٠٥م، ص٧٥.
٥٠- جواد الحمد: **الأحزاب السياسية في إسرائيل**، مجلة دراسة شرق أوسطية، العدد (١٧)، بيروت، ١٩٧٩م، ص١٦٩.
٥١- نرمين يوسف غوانمة: **حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية**، مرجع سبق ذكره، ص٢٧٧-٢٧٨.
٥٢- صبري جريس: **القوانين الإسرائيلية لضم القدس**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (١٠٦)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠، ص١٣.
٥٣- أسعد عبد الرحمن؛ وآخرون: **الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة وبعد الانتفاضة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، ص٢٥.
٥٤- حنة شاهين: **المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٩١)، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩، ص٨٦.
٥٥- أسعد عبد الرحمن؛ وآخرون: **الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة وبعد الانتفاضة**، مرجع سبق ذكره، ص٢٥.
٥٦- حنة شاهين: **المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي**، مرجع سبق ذكره، ص٨٦.
٥٧- المرجع السابق، ص٨٧.
٥٨- جدعون ساعر: **شخصيات وقادة أقوال رئيس وزراء إسرائيل**، ترجمة معين محمود، دار المسيرة، ط١، عمان- الأردن، ١٩٧٧، ص١١.